دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة لتجاوز إشكالية بناء الدولة في العالم العربي.

The Role of Civil Society Institutions in Creating a Culture of Citizenship to Overcome the Problem of State Building in the Arab World.

أ/ نصيرة صالحي
جامعة خنشلة، الجزائر
nasirapolitique@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني في إعادة بناء الدولة العربية، والتي شابها خلل في التأسيس أدى إلى بروز مجموعة من الإشكاليات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أدت إلى ظهور العديد من الاضطرابات في السياق العربي وتخلص هذه الدراسة أن المجتمع المدني من الممكن أن يشكل طرفا في العقد الاجتماعي خاصة إذا ما تمكنت من استيعاب البنى المجتمعية التقليدية وهذا لتجاوز علاقات السيطرة التي شابت العلاقة بين الحاكم و المحكوم في العالم العربي.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني ، الدولة ، ثقافة المواطنة.

Abstract:

This study aims to shed the light on the role that civil society in the (re)construction of the Arab state, which has suffered from many problems since its establishment at the political, economic and social levels. Consequently, the Arab region has witnessed several social movement that has turned in many cases to political movements.

This study concludes that the civil society can be a party to the social contract, especially if it can absorb the traditional community structures and this to overcome the hegemonic relationship between the ruler and ruled in the Arab world.

Keywords: Civil Society, State, Culture of citizenship.

مقدمة:

لقد أحدثت التحولات العالمية تغيرات بنوية وهيكلية بنهاية الثنائية القطبية وقيمية بعولمة النموذج النيوليبرالي أين تراجع دور الدولة لصالح فواعل جديدة سواء فوق وطنية أو تحت وطنية، وبعد أن كان ينظر إلى الدولة كفاعل وحدوي بات ينظر إليها كفاعل غير وحدوي وفق مقاربة تقتضي تعددية أنطولوجية في ممارسة الحكم، وهي عملية كانت تتم حصرا من قبل الدولة في مرحلة الحرب الباردة وقبلها وباتت تشترك فيها فواعل أخرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، على غرار القطاع الخاص والمجتمع المدني. إن المجتمع المدني على اختلاف تعريفاته والمتغيرات التي تطرح من أجل تحديد كنهه فإنه يعد ظاهرة نشأة ضمن سياق أوروبي وجاء لتوصيف المجتمعات الأوروبية التي تجاوزت مرحلة الطبيعة، ومن هذا المنطق و في ظل المناخ العربي المتغير بشكل سريع خاصة مع الربيع العربي وما ترافق معها من تحولات بنيوية على مستوى الدولة العربية، والتي تأتت من خلل بنوي على مستوى بناء وتشكيل الدولة العربية سنحاول التطرق إلى إمكانية أن يؤسس المجتمع المدني العربي لثقافة مواطنة تشكل لبنة لبناء مشروع مجتمع.

أولا: الإطار المفاهمي للمجتمع المدني والمواطنة:

أصبح النشاط الذي يقوم به المجتمع المدني على اختلاف تخصصاته من أهم الآليات المستخدمة للنهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، وهذا في ظل عجز قدرة الدولة لوحدها على تلبية كافة احتياجات أفرادها أمام زيادة تعقيدات الظروف الحياتية وبروز مفاهيم جديد بما يتعلق بحقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية وثقافة المواطنة، هذا ما طرح ضرورة وجود جهة أخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها في بناء مجتمع متكامل من كل المستويات، وهذا ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني كفاعل مهم في تطوير وتنمية المجتمعات.

1- تعريف المجتمع المدني:

إن المجتمع المدني ليس وليد الفترة الراهنة، وإنما له جذوره التاريخية، لكن تزايد الاهتمام في الحقبة الأخيرة بمفهوم المجتمع المدني على المستويين المحلي والعالمي خاصة في ظل التحولات والتطورات التي شهدتها الساحة العالمية في جميع المجالات السياسية، الاقتصاديةوالاجتماعية و حتى الثقافية، هو إحدى مركبات المجتمع الديمقراطي بحيث ارتبط شيوع المفهوم خصوصا بعد انهيار الكتلة الاشتراكيةوانتشار ما يطلق عليه الأجندة الليبرالية الجديدة " New Liberal Agenda" وهي أجندة تدعو إلى تقليص دور الدولة وتقوية دور الفواعل غير الدولاتية ومنها المجتمع المدني، ولكن لابد من إعطاء مجموعة من التعاريف حول مفهوم المجتمع المدني.

لقد حظي مفهوم المجتمع المدني باهتمام خاص من قبل الباحثين على مختلف توجهاتهم وتياراتهم الأيدلوجية ولهذا نجد مجموعة من التعاريف حول مفهوم المجتمع المدني فقد عرفها متروك الفالح بأنه" المؤسسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها سياسية كالمشاركة في صنع القرار ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، وأخرى ثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي"[1].

في حين عرفه عبد الغفار شكري بأنه" مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها ولتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية" [2].

كما عرفه ريمون هينيبوش RaymandA. Hinnebush بأنه في إطار كونه تعبيرا أساسيا في الانتقال التعددي المستقر ويمثل شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تكون مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، كما تعمل في الوقت نفسه على ربط المجتمع بالدولة [3].

كما عرفه جاك فونتانيل Jacques Fontanel على أنه:" مجموعة تجمع حركة، مؤسسة تنشأ ليس باتفاق بين الدول،لكن بمبادرة خاصة أو مشتركة تجمع أشخاص طبيعي أو معنويين خواص أو عموميين من جنسيات مختلفة للقيام بنشاط دولي، أي أنها تمتد لدول متعددة وليس لها طابع ربحي"، وهنا نجد أنه هناك من لا يفرق بين مفهومي كل من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني إلا على أساس مستوى نشاطها المحلى أو العالمي[4].

وعليه يُعرف المجتمع المدني أنه تلك التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح للتنوع، ولا تسعي إلى تحقيق أرباح مادية، كما أنها لا تمارس السلطة ولكنها تساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات الرسمية للدولة، بهذا المعني نجد أن المجتمع المدني يتميز بمجوعة من الخصائص تميزه عن غيره من التنظيمات منها البعد الطوعي حيث تنشأت تنظيمات المجتمع المدني بإرادة تطوعي الحرة، كما تتميز باحتلالها الطابع الوسيط التي تملأ المساحة بين

---

[1] صونية العيدي،" المجتمع المدني ... المواطنة والديمقراطية جدلية المفهوم والممارسة"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد الثاني والثالث،2008، ص.4.

[2] غازي الصواري، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، (القاهرة: مركز دراسات الغد العربي، 2010)، ص.89.

[3] مرسي مشري ،" التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعليه"، ورقة عمل في الملتقي الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 2008، ص.26.

[4] Jacques Fontanel, **Les Organisations non gouvernementales**, London:office des publications Universitaires press ,2005 ,p. 9.

الأسرة والدولة، بالإضافة إلى صفة التعاقدية التي يتميز بها نشاط المجتمع المدني انطلاق من تعاقوا الأفراد بالإرادة الحرة[1].

وقد أطلقت على المجتمع المدني عدة تسميات منها المنظمات غير الحكومية، المنظمات التطوعية الخاصة Private Voluntary Organizations (PVOs) ،ومنظمات القطاع الثالث Third Sector Organisations (TSOs) مجموعات المصالح Interest Group، منظمات أهلية Grassroots Organization، أو منظمات المواطنين Citizens Organization، المنظمات التي لا تهدف إلى الربح، منظمات الصالح العام، والجمعيات الأهلية، أو الجمعيات الخيرية العامة [2].

2- نشأة وخصائص المجتمع المدني.

يمكن تحديد خمسة مراحل أساسية لنشأة وتطور المجتمع المدني وهي على النحو التالي:

- المرحلة الأولي: حيث نشأ المجتمع المدني بداية في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار اليه أرسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقوانين، وهنا لم يتم التميز بين الدولة والمجتمع المدني حيث يعتبر الدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد به المجتمع المدني.
- المرحلة الثانية: تزامن مع القرن الثامن عشر ومع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية، حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني وطرحت قضية تمركز السلطة السياسية وأن الحركة المؤسساتية هي النسق الأحق للدفاع عن مخاطر الاستبداد السياسي[3].
- المرحلة الثالثة: في نهاية القرن الثامن عشر تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص أهمية الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية، وأن لا يترك للحكومة إلا القليل، حيث ظهر المجتمع المدني كنقيض لمفهوم الطبيعة والمجتمع الطبيعي وذلك يشير أن تاريخ تطور مفهوم المجتمع المدني يعود إلى تطور الفكر السياسي الليبرالي المرتبط بالمذاهب الاجتماعية والاقتصادية والذي بلور النظرية السياسية الليبرالية وانهيار النظام القديم وبداية النظام الذي يقر بحرية الفرد وسيادة الشعب، ولهذا يرتبط مفهوم المجتمع المدني في هذه المرحلة بمفهوم

[1] عبد الله راشيد سعيد النيادي،" أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية 1990- 2007"، (مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2008) ، ص.47.

[2] PeterWilletts, "What is a Non- Governmental Organization ? " ,Advance Reading for Participants of the Human Rights NGO Capacity- Builing Programme.in: 12/03/2014.
https://www.ihrnetwork.org/files/3.%20What%20is%20an%20NGO.PDF

[3] خديجة بن طيب هديات، "دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة"، ورقة عمل في الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008، ص.03.

القانون والعقد الاجتماعي ويجسد مفهوم السياسة الحديثة بوصفها سياسة نابعة من المجتمع البشري كما هو وليست مسقطة عليه من قبل عالم أخركما يعتبر جون لوك من أكثر فلسفة العقد الاجتماعي الذي اهتم بمفهوم المجتمع المدني[1].

- المرحلة الرابعة: أما في القرن التاسع عشر، اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي.
- المرحلة الخامسة: في القرن العشرين طرح انطونيو غرامشي Antonio Gramsci مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد، فكرته المركزية وهي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الإيديولوجي، منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الإيديولوجية[2].

كما نجد أن مؤسسات المجتمع المدني تتميز بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من التنظيمات ونجد منها:

- الطوعية: تمتاز مؤسسات المجتمع المدني بأنها منظمات تطوعية لا تسعي إلى تحقيق الربح أو مكسب هذا ما يميزها عن الشركات التجارية التي تأسست لأهداف ربحية، في حين تعمل مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق أهداف إنسانية ومنافع عامة لا تستهدف الربح ولهذا تعرف باسم القطاع التطوعي أو القطاع غير الهادف للربح و القطاع الخيرية العامة، فهي أبنية اجتماعية وسيطة تقف بين الأفراد والسوق والإدارة الحكومية، وتعمل على خلق بيئية منظمة للعمل الإنساني غير الربحي متطوعين وليس تحت ضغط أي إدارة حكومية وتؤمن الخدمات وفق استراتيجية عمل تلقائي تطوعي[3].

- الاستقلالية: يعد من أبرز خصائص المجتمع المدني هو أن تتمتع تنظيماته باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة وهذا لا يعني انفصالها عن الدولة، ولكنها استقلالية نسبية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، فهي تعمل بصورة مستقلة عن الحكومة وأجهزتها هذا ما يسمح لها بالتدخل في مواقف وحالات لا يمكن للأجهزة الحكومية

[1] نسيمة بوهراوة،" دور الفواعل اللادولاتية في ديناميكيات التعاون في المتوسط دراسة حالة : المنتدي المدني المتوسط"، (مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص.36.

[2] خديجة بن طيب هديات، مرجع سبق ذكره، ص.03.

[3] Eric D. Werker, Faisal Z. Ahmed,"What Do Non-Governmental Organizations Do?, Forthcoming", **Journal of Economic Perspectives**, May 2007,p.14.

وحتى المنظمات الدولية الحكومية أن تتدخل فيها لأسباب قد تكون سياسية أو دبلوماسية وغيرها وهذا ما يمنحها دور أكثر فعالية[1].

- الكفاءة والفعالية: تكتسب المنظمات المجتمع المدني خاصية الكفاءة والفعالية من طبيعة نشاطها فهي منظمات تطوعية لا تستهدف الربح من عملها، تعمل على أساس تحقيق المنفعة العامة ومحاولة إيجاد الحلول لكافة الفئات الهشة والأضعف في المجتمع، كما تقوم بالدفاع عن الحريات العامة كتعزيز حقوق الإنسان وحماية المرأة والبيئية، وتدعيم عمليات السلام وإقامة جسور التعاون بين الأفراد، كما تتميز بالمرونة والتكيف مع مختلف القضايا هذا ما أعطي لها دافع أكبر للكفاءة في نشاطها وتأييد ومساندة من طرف العديد من الفئات[2].

ولهذا نجد أن مؤسسات المجتمع المدني يتميز أيضا بخصائص التجانس والتنظيم والسلوك الأخلاقي التي تميز عن غيره من التنظيمات.

3- مفهوم المواطنة:

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم الجديدة التي تحتل بؤرة التحليل في العلوم الاجتماعية، وحيث تعتبر تحديد أصول المواطنة صعبة وجذورها معقدة ومتنوعة من الناحية الإيتمولوجية، إذا يرجع أصل استعملها إلى الحضارتين اليونانية والرومانية، فقد استعملت ألفاظ المواطن civis والمواطنة Civitas وقد اشتقت من كلمة city والتي تعني المدينة[3].

وقد عرفت المواطنة من طرف موسوعة الكتاب الدولي بأنها علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وهي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم وتوكد على وجود بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولى المناصب العامة، كما عليهم بعض الواجبات كواجب دفع الضرائب والدفاع عن الوطن.

كما قدم توماس مارشال Thomas Marshall تعريف للمواطنة في مقاله بعنوان المواطنة و الطبقة الاجتماعية Citizenship and Social Class قسم من خلاله المواطنة إلى ثلاث أقسام مدنية وسياسية واجتماعي:

---

1) Gerard Clarke,**The Politics of NGOs in South-East Asia Participation and Protest in thePhilippines**,(London :Routledge,2001),p.03.

2) عبد الله راشد سعيد النيادي،" أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار الجامعة العربية 1990- 2007"، (مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط لدراسات العليا، قسم العلوم السياسية،2008)، ص.55.

3) ليندة يشوي،"المواطنة السياسية للمرأة العربية بين أحكام القانون الوضعي ومبادئ الشريعة الإسلامية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد الأول 2014، ص.129.

- المواطنة المدنية: تتضمن مجموعة من الحريات الفردية كحرية التعبير والتفكير والمعتقد وحق الامتلاك، وتحرير القيود والحق في العدالة، والمؤسسة المنوطة بها تحقيق العنصر المدني هي المؤسسات القضائية.

- المواطنة السياسية: ويعني الحق في المشاركة من خلال القوى السياسية الموجودة في المجتمع باعتبار المواطن عضو فاعل في السلطة السياسية أو كناخب لهذه القوى السياسية، ويمارس العنصر السياسي من خلال البرلمان أو المجالس المحلية.

- المواطنة الاجتماعية: ويعني تمتع المواطن بالرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي ويتم العنصر الاجتماعي من خلال نظام التعليم والرعية الصحية والخدمات الاجتماعية[1].

وفي نفس السياق نجد هنا من يرى أن مفهوم المواطنة يشير إلى ذلك الفضاء العمومي الذي يلقي فيه المواطنين وهو الحيز الوسيط الذي ينشأ بين المجتمع المدني والدولة وهذا لفتح مجال امام جمهور المواطنين للمشاركة في القرارات المصيرية، كما يشير أيضا إلى إشراك المواطنين في المجال السياسي، وهو الأمر الذي تحدث عنه أرسطو عبر قرون حين صرح في كتابه السياسات الذي يدعى مواطنا على الأخص من يشترك في مناصب الدولة فالمواطن هو الذي يتمتع بحقوق سياسية في ظل دولة ديمقراطية، ففكرة المواطنة تتأسس على فكرة المشاركة في السلطة وصنع القرار، عليه فالمواطنة ليست مجرد تسمية تطلق على مجموعة الافراد بوصفهم مواطنين، بل هي أبعد من ذلك انها تعبر عن فعالية ومشاركة الأفراد، ويمكن تحديد مجموعة من الاسس التي يمكن حصرها في ما يلي:

- الانتماء إلى مجموعة بشرية معينة توحدهم خصوصيات مشتركة.

- الحقوق وتتمثل في تمتع كل فرد من أفراد هذه المجموعة بالخدمات الأساسية العمومية.

- الواجبات وتتجلى في حرص كل فرد من أفراد هذه المجموعة على مصلحة الوطن ويتم ذلك عن طرق الوحدة والتكافل الاجتماعي.

- المشاركة في الفضاء العام من خلال المشاركة في صنع القرارات السيادية للوطن[2].

وعليه نجد من خلال ما سبق إلى أن مفهوم المواطنة قد استقر على أنه عبارة عن الشعور الكامل بالانتساب للوطن والارتباط به وهذا من خلال مجموعة من الممارسة التي يعبر عنها بالحقوق والواجبات، كما تم في

[1] منى مكرم عبيد، **المواطنة**، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007)، ص.10.

[2] فوزية شراد،" المواطنة، التواصل وحقوق الإنسان عند هابرماس"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد28، 2013، ص.132.

ظل التطور التاريخي لمفهوم المواطنة إلى وجود علاقة تفاعلية أو جدلية بين مفهوم المواطنة والمجتمع المدني والديمقراطية والعولمة، إلى وجود العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والمواطنة فقد أشار في ذلك أرسو في تفسيره للمواطن من خلال المشاركة بحيث يصبح الفرد قادر على المساهمة بنشاط في المجتمع، كما نجد جدلية العلاقة بين المواطنة والعولمة وما طرح في ظل التحولات العالمية فنجد أن كل من العولمة والمواطنة يبحثان في سياق واحد في إطار التحليل الاجتماعي المعاصر كما برزت المواطنة واتسع فضاءها في ظل العولمة، كما أن المجتمع المدني شرط لقيم الديمقراطية ويتم التعبير عن المشاركة من خلال المواطنة السياسية[1].

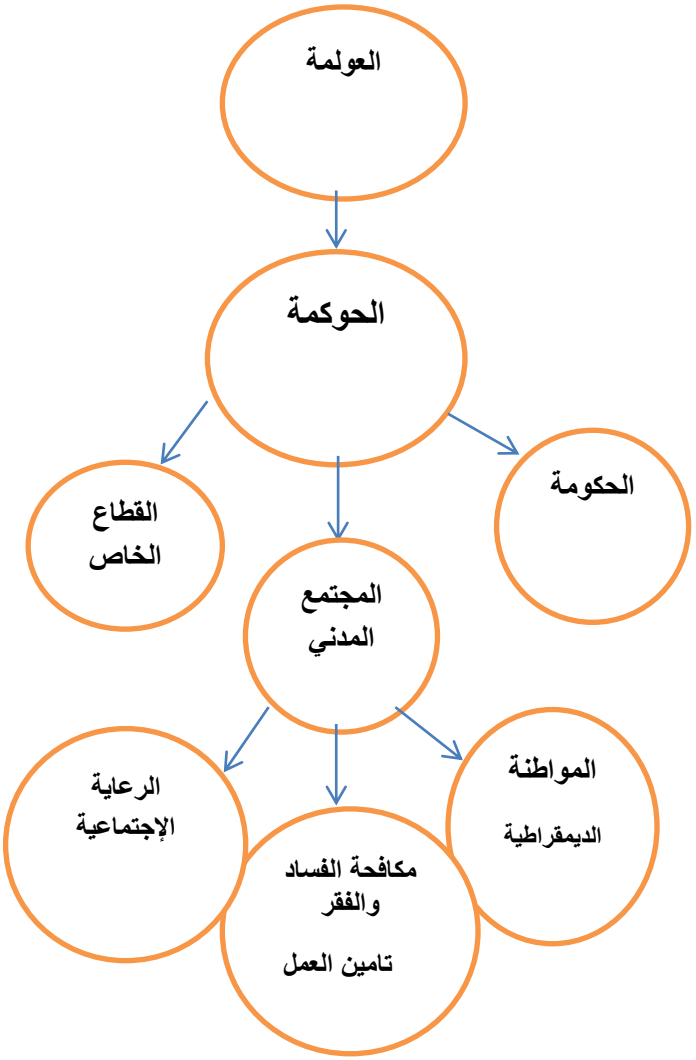

المصدر: إعداد الباحثة

[1] إسماعيل كرازدي، "العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية"، (أطروحة دكتوراه علوم، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسة،2012)، ص.243.

ثانيا: دور المجتمع المدني في بناء القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

إن التعددية الأنطولوجية التي باتت تطبع عملية الحكم أدت إلى توسع أدوار المجتمع المدني، و التي لم تعد تقتصر على بعد واحد فقط و الذي كان تقليديا المستوى السياسي أين كانت يلعب فيه المجتمع المدني دور الوسيط بين المواطنين والمجتمع بل امتد ليشمل جوانب أخرى خاصة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

1-مؤسسات المجتمع المدني كوسيط اجتماعي لبناء قيم التحول على المستوى السياسي.

انطلاقا من الإطار المفاهيمي الذي يقر بأن مؤسسات المجتمع المدني تعبر عن تنظيم وسيط بين الدولة والمجتمع وهذا ما منح له قدرة التدخل من الناحية السياسية من خلال ترسيخ مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد في ظل انفتاح العالم على قيم الحوكمة التي تعمل على شبكية الفواعل بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

إن البيئة التفاعلية للمجتمع المدني تبين وجود علاقة جدلية بينه وبين الديمقراطية، بحيث تعتبر شرطا أساسا وعاملا محركا للرشادة السياسية أما من الناحية العملية فهذه العلاقة ليست فقط تكاملية وترابطية وإنما إجرائية كذلك، فلا يمكن مثلا الحديث عن رشادة سياسية في نظام غير ديمقراطي لا تحترم فيه المبادئ الأساسية للديمقراطية ولا توجد فيه صحافة حرة ومستقلة، كما لا يمكن تصور حكم راشد دون وجود فضاء للمشاركة السياسية من جهة، ومشاركة فعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتي استمدت نشاطها من فضاء ديمقراطي في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات، إن ما تتيحه الديمقراطية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسمح ببناء القدرات الإنسانية من طرف المجتمع المدني وبرعاية وتنظيم من الدولة، وتسمح بالمقابل تحرير هذه القدرات من خلال الحريات المتاحة للمجتمع[1].

وهذا ما يؤكد الارتباط الوثيق ما بين المجتمع المدني والديمقراطية، إذ لا ينتعش المجتمع المدني إلا في ظل الديمقراطية، كما أنه يعتبر بمثابة ركيزة أساسية لترسيخ النظام الديمقراطي وضمان استمراره انطلاقا من طبيعة الأدوار التي تؤديها منظماته، حيث تعمل كقنوات وسيطة بين المواطن والدولة، وتسعي دائما إلى تنظيم العلاقة بين الجانبين بطريقة سليمة فهي من جهة تعمل على حماية المواطن من خطر تعسف الدولة، ومن جهة أخرى تحمي الدولة من أعمال العنف السياسي الذي يمكن أن تنتهجه بعض الجماعات في حالة عجزها في إيصال مطالبها عبر قنوات سلمية.

[1]) يوسف زدام، "دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية مقاربة ثقافية"، ورقة عمل في الملتقي الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 2008، ص.6.

وعليه نجد الصلة بين الديمقراطية والمجتمع المدني منطقية لأنهما يحملان نفس الأساس المعياري فالعلاقة بينهم علاقة تبادل ولا يمكن إلغاء احدهم فهما متكاملان وليسا متنافسين وهذا من خلال المجتمع المدني يساهم في رفع المشاركة السياسية وعمليات اتخاذ القرار السياسية ورسم السياسة العامة وهذا ما يكسبه أهمية كبرى ويجعل منه ضرورة لا غنى عنه لتحقيق الديمقراطية، وبالتالي نستخلص بأن وجود النظام الديمقراطي هو شرط أساسي لتشكيل أرضية مناسبة لتطور المجتمع المدني، كما أن وجود الديمقراطية مع غياب المجتمع المدني يكون مسارها باتجاه واحد فقط من القمة إلى القاعدة Top-Down في حين توفر المجتمع المدني يكون من الأسفل إلى القمة Botton-Up ولهذا نجد مدى العلاقة الترابطية بين المجتمع المدني والديمقراطية[1].

2-دور المجتمع المدني في تفعيل مسار التنمية الاقتصادية.

إن لمؤسسات المجتمع المدني أهداف تسعي إلى تحقيقها على المستوى التنموي وهي محاولة إشباع احتياجات المجتمع من خلال دورها الخدماتي والخيري وتفعيل المشاركة الواعية والفاعلة في إحداث تنمية وتطوير الوعى لدي جميع شرائح المجتمع، لذا يجب أن تكون هناك معايير تقاس به تلك الأهداف.

ويمكن إيجاد بعض المعايير التي تحدد دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية في بعدها المستدام، تم في إطارها الاقتصادي ونجد منها:

- ترشيد إدارة الموارد الطبيعية.
- الحفاظ على التراث الثقافي وتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدام.
- رفع الوعي العام والدعم المؤسسي وبناء القدرات.
- رفع درجة انتماء الأفراد واحترامهم لبيئيتهم ومجتمعاتهم.
- توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة.
- القضاء على مشاكل الفقر والبطالة وتوفير الأمن الغذائي[2].

[1] بلال موزاي،" دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمملكة المغربية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد الثاني،2014، ص.171.
[2] خديجة بن طيب هديات، مرجع سبق ذكره، ص.13.

وبالتالي تتجلى مساهمة المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية أنه يحاول رفع مستوى المعيشة الأفراد وتقليص حدة الفقر وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي، كما نجد أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب أدوارا هامة في تزويد الخدمات والوظائف التي لا يستطيع السوق، كذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني لها تأثير قوي على التنمية الاقتصادية عندما تعمل بالتعاون مع قطاع الحكومة من خلال تبني السياسات الاقتصادية التي تسعي لتقليل حدة الفقر وحماية البيئية، كما تساهم في خلق الظروف الاجتماعية الضرورية لتنمية السوق.

بالإضافة إلى دورها من خلال منح الفقراء فرصة المشاركة بشكل فعال في المجتمع بصفة عامة والاقتصاد بشكل خاص، كما تلعب دور كبير في تعزيز التوجه نحو الخصخصة Privatization وهذا من خلال تحويل الملكية من الحكومات إلى القطاع الخاص بمشاركة الاتحادات العمالية وممثليها في اتخاذ القرارات الخاصة بإعادة هيكلة المشاريع التي تم تخصيصها، كما ساهمت مؤسسات المجتمع المدني الممثلة لأصحاب العمل دورا هاما في زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ لخدمة المستثمرين بشكل واسع، كما زودت القطاع الحكومي والقطاع الخاص بالرأي والنصح حول الإجراءات اللازمة، وعن أثر الخصخصة وإنشاء البرامج للترويج لتنمية المشاريع الصغيرة[1].

وقد أثبت المفكر روبرت بوتنام Robert Putnam من خلال دراسته الميدانية الكثيفة التي استمرت حوالي عشرين عاما أن معدلات التنمية الاقتصادية ارتبطت ارتباطا وثيقا برأس المال الاجتماعي بمعني بقوة منظمات المجتمع المدني التي تمنح أعضاءها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات تتيح لهم فرصا عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية في مختلف الأحجام والنجاح في إدارتها والتغلب على المشكلات التي تواجهها.

وهذا ما شبه بونتام بما هو موجود في القرى والأحياء الشعبية المصرية من ممارسات تعرف "بجمعيات الادخار والدوارة" Credit Associations Rotating حيث يقوم أعضاء هذه الجمعيات بدفع مبالغ مقطوعة شهريا من خلال التناوب بين الأعضاء إلى أن يكون كل عضو قد مبالغ شهرية مساوية لعدد أعضاء الجمعية وقد وجد بونتام أن هذه الطريقة التي بدأت معظم المشاريع الصغيرة حتي أصبحت عملاقة، وهذا نتيجة الثقة المتبادلة بين أعضاء الجمعيات والإرادة الحر في المشاركة والإقرار بحق الأخرى[2].

[1] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، (منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص.86.

[2] صالح زياني، "القطاع الثالث ودوره في مجال الخدمة الاجتماعية: دراسة في عملية إدماج الشباب لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد الخامس، 2013، ص.16.

3-مؤسسات المجتمع المدني كآلية لخلق العدالة الاجتماعية (النشاط الجمعوي):

لقد ساهمت كل من ظاهرتي العولمة والحوكمة في تحجيم دور الدولة سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي وانتقلت هذه الدولة من كونها دولة راعية إلى دولة حارسة، هذا ما منح دور كبير لمؤسسات المجتمع المدني في تفعيل التنمية في بعدها الاجتماعي من خلال الأبعاد التالية:

- حرية التجمع: فالقانون حينما يسمح بإنشاء هذه المنظمات يحول حرية المجتمع إلى واقع حقيقي مما يتيح حرية التعبير وتحقيق مطالب الجماهير تحت ضغط كبير أو بصوت مسموع وهذا ما يخدم مطالب الفقراء والمظلومين وبالتالي يعتب المجتمع المدني كأداة لرفع صوت ومطالب الفئات أكثر فقرا وضعفا.

- نشر ثقافة التعددية والتسامح: تتميز الأفراد والجماعات بوجود مجموعة من الاختلافات وهذا نتيجة الفوارق نتيجة العرق أو الجنس، أو اللغة أو الدين ولهذا فإن مؤسسات المجتمع المدني تساهم في منح هذه الجماعات بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية ومشروعة ويتيح لهم التجمع ويساند التعددية داخل المجتمع.

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون: إن وجود مؤسسات المجتمع المدني العديدة ومتنوعة تعد من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيه الاحترام الراسخ لسيادة القانون، فالدور الذي تقوم به المؤسسات الدينية مثالا من خلال إعطاء الوعظ والإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتذهيبها مما يؤدي دورا مهم في تخفيض معدلات الجريمة، ومن ثم يعيش كل من الفقير والغني بسلام وأمان واستقرار اجتماعي.

- تنفيذ برامج متكاملة في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية: وذلك من خلال برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية ومساعدة أسر السجناء والمعاقين، وإقامة المراكز الاجتماعية لشباب وتأمين وجبات الطعام للفقراء[1].

بالإضافة إلى العديد من الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدن في تأمين الرعاية الصحية وفي تقديم الخدمات الطبية والصحية لاسيما في المناطق الريفية وتأسيس جمعيات تنظيم الأسر ومراكز الأمومة والطفولة، كما له دور هام في خلق الثقة المتبادلة وتكون ما في النهاية ما سماه روبرت بونتام رأس المال الاجتماعي التي تزود المجتمع بالقاعدة الحضارية والثقافية التي تبني عليها المؤسسات الديمقراطية، وتولد المنفعة المتبادلة وحل المعضلات الاجتماعية بالعمل المشترك وتوسيع الكيانات الاجتماعية التي تساهم في الترابط والانسجام الاجتماعي[2].

---

[1] أحمد إبراهيم ملاوي،" أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، العدد الثامن، 2008، ص.260.

[2] زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص.67.

ثالثا: إشكاليات بناء الدولة في العالم العربي:

رغم تعدد التصورات لمفهوم الدولة واختلافها فإن الرجوع إلى السياق التاريخي لنشأة هذا البُنيان تثبت أنه نشأ في أوروبا لضرورات فرضتها طبيعة بدايات الألفية الثالثة في أوربا، نتيجة الاقتتال المستمر بين أمراء الحرب أو ما سماه مفكرو العقد الاجتماعي لاحقا بحرب الكل ضد الكل ، وتجاوز حالة الفوضوية إذا كانت هدفا للدولة فإن تجاوزها يقتضي وصف المجتمع بأنه بات مجتمعا مدنيا ، يعيش في الدولة ككيان متخيل ، فالدولة إضافة إلى كونها كيانا جغرافيا يضم جماعة بشرية وسلطة سياسية ويحظى بسيادة وحدود فإنه كيان فالدولة في جوهرها" فكرة تنمو أساسا في أفئدة المواطنين وأذهانهم، فإنهم لم يؤمنوا بوجودها فلا مجال لها أن توجد[1]، ورغم اختلاف السياق التاريخي لنشأة الدولة العربية فإنها استلهمت النموذج عن طريق المستعمر السابق الذي كان له دور في تشكيل ما يعرف بالدولة الكلونيالية في أدبيات الدراسات النقدية الما بعد كولونيالية، و هو حال معظم الدول العربية فالدولة إما كانت نتاجا عن دولة أنشأها المستعمر أو مستوحاة من نموذجه ، وقد نجم عن وجود نموذج جاهز غياب عقد اجتماعي وفق المفهوم الحداثي للدولة الذي يقتضي وجود طرفي تعاقد منشئين للدولة ، و هو ما جعلنا أمام ظاهرة إعادة إنتاج النسق المهيمن لآليات سيطرة طبقة مهيمنة ظهرت في فترة ما بعد الاستعمار وإن كانت هذه الظاهرة تختلف من بلد عربي إلى آخر أين تكون الهيمنة أكثر قبولا في السياق الملكي الذي يمتلك في الملك سلطة رمزية قد لا تمتلكه الأنظمة الجمهورية ، ولهذا فقد نتج عن هذا الخلل في تشكيل الدولة العربية العديد من الإشكاليات على المستويات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية أين باتت تهيمن على هذه النخب أوليغارشيات تمسك بزمام السياسة و الاقتصاد وهو ما نجم عنه انتشار الفساد و يستتبعه من إشكاليات كبيرة أدت إلى إنتاج لا مساواة طبقية و مجالية كانت السبب الأساس في قيام ما يعرف بثورات الربيع العربي وهو ما كشف النقاب عن الخلل الذي شاب عملية تكوين الدولة في الوطن العربي ، حيث بات العديد من الدول العربية تدخل ضمن نطاق ما يمسى بالدولة الفاشلة خاصة في اليمن وسوريا و ليبيا.

[1]) غسان سلامة ، "العطش للدولة والريبة منها" ، (تاريخ الولوج 24.02.2019)
http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/ACSS-Third-Conference-Keynote-Ghassan-Salame-Ar.pdf

رابعا: المجتمع المدني كآلية وسيطة لتجاوز إشكاليات بناء الدولة في العالم العربي:

إن تجاوز المشكلات التي شابت عملية تشكيل الدولة في العالم العربي يتطلب مساهمة فعالة من قبل المجتمع المدني ، هذا الفاعل الذي يواجه العديد من الإشكاليات و التي تتطلب معالجة فعالة تُقولب هذا المجتمع بما يتوافق ومتطلبات المرحلة الحالية في العالم العربي.

1- تحديات نشاط مؤسسات المجتمع لتأسيس مجتمع عربي.

يواجه نشاط المجتمع المدني مجموعة من الصعوبات والحواجز تقف أمام نشاطها وحرية عمله لتحقيق هدفها الأساسي المتمثل رفع مستويات المجمعات وبناء مجتمع عربي متقدم في مختلف المستويات كالتحول نحو قيم الحكم الراشد والديمقراطية وكذا الانفتاح على اقتصاد السوق ورفع الكفاءة وتحقيق العدالة الاجتماعية من تأمين الصحة والتعليم والسكن وغيرها من النشاطات التي ترفع مستوى المجتمع العربي ومن أبروها نجد:

- **مشكلة الاستقلالية:**

عند العودة إلى هدف نشاط المجتمع المدني بصفة عامة فهو لا يعمل على منافسة الدولة أو معارضة سياسية للدولة، وانما تعاونها مع الدولة في إطار عجز الدولة لوحدها في تلبية كل الاحتياجات، أما على المستوى التطبيقي فالمشكل لا يكمن في عدم وجود منظمات تمثل هذا المجتمع فالساحة العربية تتمتع بوجود تكوينات ومنظمات المجتمع المدني من اتحادات وجمعيات وروابط وتعاونيات ولكن تتمثل المشكلة في مدى فعالية هذه المنظمات أي الدور الذي تلعبه في نشر الديمقراطية ورفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعي وطبيعة العلاقة مع الدولة إذ تعرف هذه العلاقة عدم الثقة وانتشار سلطة الدولة في مختلف مجالات الحياة المجتمعية، وهذا ما ينطبق على عدد من الدول العربية ففي حالة المجتمع المدني المغربي بالرغم القفزة النوعية من حيث الحجم إلا أنه يبقي دائما تحت سيطرة الدولة[1].

وهذا ما نتج عن فقدان تكوينات المجتمع المدني العربي للاستقلالية والسيطرة الواضحة للدولة على الفضاء الاجتماعي واضمحلال في إرادة وفاعلية الإنسان العربي الذي سلبت منه حريته وإمكانيته ليقوم بوظيفة التعبير النقدي الذي يعد ركنا جوهريا في تطوير المجتمعات ورقيها، كما أن فقدان هذه التكوينات لاستقلاليتها جعل منها

[1] خير الدين عبادي، "المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010"، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص.67.

أطر وأشكال جوفاء، بل أصبحت بمثابة أدوات تستخدمها الدولة لمحاصرة مواطنيها وضرب الديمقراطية في جوهرها[1].

- **التمويل:**

تواجه معظم مؤسسات المجتمع المدني مشكلة في التمويل سواء في نقصه أو في طبيعته،وهذا ما يؤثر على مستوى ونوعية الخدمات المقدمة، وتؤثر سلبا على قدرتها لتبني الأساليب المعاصرة في الأداء، وهذا يعني افتقاد مؤسسات المجتمع المدني لقدرتها الإيجابية على تفعيل برامج الوعي والتنمية في المجتمع، بحيث لا يكون الدعم الحكومي هو مصدر التمويل الذي تعتمد عليه الجمعية في وجودها، أو تغطية تكاليف ونفقات أنشطتها لإشباع الاحتياجات بما يكفل لها حرية الحركة.

حيث تعرف العديد من مؤسسات المجتمع العربي نقص الموارد المالية وتعتبر منظمات المجتمع المدني الجزائري إحدى الدول التي تعاني من ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع، فإذا أخذنا في الاعتبار ضعف القطاع الخاص المنتج في الجزائر، والذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجمعوي، فإنه يمكن عندئذ تصور حجم المعاناة التي يواجهها نشاط الجمعيات، فكما هو معروف تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات للمجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة وإدارة علاقته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلاله في التعاطي معها، فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على استقلال نشاطها ونشير هنا إلى ان العديد من الدراسات السوسيولوجية والسياسية الحالية تربط قوة تشكيلات المجتمع المدني بمدى وجود قاعدة مادية أو سند مادي لها[2]، كما تعاني بعض منظمات المجتمع المدني في العالم العربي من طبيعة التمويل القادم من مؤسسات أجنبية وخاصة الاتحاد الأوروبي و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و التي باتت تعتبر منظمات المجتمع المدني فاعلا تنمويا أين باتت تقدم له مساعدات بدل تقديمها للدولة وهذا لسهولة مراقبة صرف تلك الأموال ، غير أن هذه العملية ليست بريئة فهي تهدف من جهة إلى استقطاب النخب المثقفة في تلك البلدان وهذا من أجل تأطير أي عملية تحول سياسي محتملة في تلك البلدان ، كما أنها تعمل على نشر أفكار لا تتوافق والبيئة العربية و الإسلامية.

[1] صالح زياني،"واقع وافاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**، العدد التاسع،2004، ص.80.

[2] Andrea Liverani, **Civil Society in Algeria The political functions of associational life**, First published, (New York, 2008),P.62.

- **غياب ثقافة المواطنة:**

فرابطة المواطنة العربية إن صح التعبير اصبحت تقوم على منافع وحقوق مادية محدده يطالب بها المواطن في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الأخرى أي بمعنى أنه تم التركيز على الحقوق وليس الواجبات، وهذا عمق من دور الدولة في التوزيع السلطوي للقيم المادية والمعنوية على أفراد المجتمع والجماعات المختلفة فيه، وبذلك أصبحت البنيات الوظيفية للمجتمع تقوم على الطاعة والامتثال والرعاية وهي أسس تناقض الحق والديمقراطية والاستقلال الذاتي لمنظمات المجتمع المدني[1].

- **صعوبة الانتقال من الخدمات إلى التنمية:**

تمركز برامج عمل منظمات المجتمع المدني حول العمل الخير الأقرب إلى مفهوم الإحسان، في حين عمل هذه المنظمات في المجتمعات المتقدمة بات أقرب إلى مفهوم التنمية، ولهذا تبقي البرامج التي تعتمد عليها مؤسسات المجتمع المدني العربي بعيدة عن مؤشرات التنمية التي تستهدف التركيز على فكرة التنمية والتأهيل والمساهمة في بناء المجتمع من خلال المشاركة في مشاريع بناء المؤسسات الصحية والتربوية والثقافية ومكافحة الأمية والتدريب والتأهيل في تحقيق التنمية للمجتمعات الفقيرة، ولهذا نجد أن معظم مؤسسات المجتمع المدني العربية لاتزال تعاني من صعوبة الانتقال من ذهنية الخدمات إلى أهمية برامج التنمية[2].

- **تمركز نشاط المجتمع المدني في المدن:**

توقف نشاط مؤسسات المجتمع المدني العربي في المدن الكبرى وضعف شديد هذه المنظمات في الريف بينما الواقع الاجتماعي والاقتصادي يشير إلى أن الريف تشكل الجزء الأكبر سكانيا وجغرافيا ويزيد بها حجم المشاكل البيئية الفقر، التلوث، أمية المرأة، الصحة العامة ومستوى المعيشة[3].

2- المجتمع المدني كفاعل مؤسس لبناء مشروع مجتمع عربي:

إن طرح تصورات موضوعية عن كيفية تفعيل المجتمع المدني في العالم العربي ينبغي الحديث عن واقع إمكانية تحقيقها في العالم العربي، خاصة في ظل التحولات التي عرفت في السنوات الأخيرة التي تركز على مؤشرات كيفية

[1] ليث زيدان، "عوائق تكوين المجتمع المدني في الدول العربية"، الحوار المتمدن، تم تصفح الموقع يوم:2015/04/05.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

[2] أحمد إبراهيم ملاوي، مرجع سبق ذكره، ص.267.

[3] خديجة بن طيب هديات، مرجع سبق ذكره، ص.18.

كحرية الانسان والمشاركة السياسية، نوعية الحياة كل هذا أدى إلى التغيير في الأدوار بحيث لم تعد التنمية وبناء مشروع متقدم مسؤولية الحكومة وحدها بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي مؤسسات المجتمع المدني على مختلف الأصعدة السياسية الاقتصادية والاجتماعية بحيث أصبح شريكا فاعلا للقطاع الحكومي في تقديم العديد من الخدمات.

تشكل مؤسسات المجتمع في العالم العربي العمود الفقري إذ عرفت نشأة هذه المنظمات في كثير من البلدان العربية منذ زمن بعيد، غير العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس تنظيمات المجتمع المدني، وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية. يمكن تحديد ثلاث مجموعات منها:

السياسات التي اتبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينيات والتي تمثلت في التحرير في مختلف المستويات وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوريالتي كانت تشغله سياسياقتصادياواجتماعيا، من الناحية السياسية نتيجة التحول نحو قيم الديمقراطية التي تنادي بتطبيق القوانين والمساواة وإعطاء مجال للحرية.

أما على المستوى الاقتصادي نتيجة تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية العربية، حيث وصلت سياسة التصنيع بإحلال الواردات إلى سقفها، وازداد استيراد الطعام من 2 مليار دولار في الثمانينيات إلى 20 مليار دولار في التسعينيات، بالإضافة عن ارتفاع الديون الخارجية من أقل من 5 مليار دولار في عام1970 إلى 200 مليار دولار في عام 1990 أدت سياسات التحرير الاقتصاديالتي اتبعتها معظم الدول العربية غير النفطية إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهة الاجتماعية، بالإضافة إلى التحولات الديمغرافية والاجتماعية التي شهدتها تلك البلدان مثل تزايد عدد السكان وما يفترضه ذلك من احتياجات جديدة[1].

وبالتالي عرفت العديد من الدول العربية تجارب عن مجال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ونجد منها:

ففي التجربة المجتمع المدني المغربي التي ساهمت فيها التحولات التي عرفها المغرب بداية التسعينيات في بروز عدد من الجمعيات تنشط في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية، وما ساعد على تبلور أكثر تراجع وتقلص أدوار الدولة، وقد قدر عددها حسب إحصائيات سنة2007 حيث قدر بحوالي 30000 جمعية، موزعة على الشكل التالي 3405 جمعية تنشط في القطاع التربوي،3226 جمعية اجتماعية، 2047

[1] هويدا عدلي، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية**، (مصر: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ص.13.

جمعية مهنية، 1291 جمعية ثقافية، 1670 جمعية فنية، 180 جمعية سياسية،170 جمعية علمية بالإضافة إلى عدد من الجمعيات الحقوقية والنسائية، وقد اتخذت مشاركة المجتمع المدني عدة أشكال في سبيل دعم الحريات وتنمية الديمقراطية، وهذا من خلال مشاركته في عملية اتخاذ القرار، كما برزت مبادرة في المغرب تهدف إلى تعزيز الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى تنمية وبناء قدرات المجتمع المغربي[1].

كما عرفت الجزائر منظمات المجتمع المدني بشكل واضح خلال الفترة الممتدة ما بين أحداث أكتوبر 1988 وهذا من خلال موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها الجزائر والتي تتطلب تحرير حرية الأفراد في التعبير والتنظيم، حيث ظهرت الأحزاب السياسية وفقا لدستور 1989 وتم الإقرار بالتعددية السياسية وتشجيع المشاركة السياسية وعليه ترجع الانطلاقة الحقيقية للمجتمع المدني في الجزائر مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع على أثر حوادث أكتوبر 1988، لتأتي بعدها جمعيات مختلفة كجمعيات حماية البيئة، الجمعيات الخيرية المهنية...الخ، وبمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني وشرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات، كحق إنساني تؤكد عليه كل مواثيق حقوق الإنسان، عرفت الحركة الجمعوية نفسا جديدا جسده ذلك الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني والمحلي، فعلى المستوى الوطني فقط، تم تأسيس حوالي 434 جمعية وهذا من أجل طرح قضاياها والمساهمة بمواقفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[2].

بالإضافة إلى العديد من التجارب مؤسسات المجتمع المدني العربي فنجد كل من مؤسسات المجتمع المدني في الإمارات العربية حيث عرفت أبرز جمعية باسم هيئة الأعمال الخيرية وهي جمعية خيرية تطوعية تعمل في مجال التنمية والإغاثة والمساهمة في تحسين ظروف المحتاجين ضمن تنمية مستدامة وبيئة صحية، بالإضافة إلى دوره في العديد من المشاريع التعليمة والصحية والاجتماعية بهدف تحقيق تنمية المجتمع الإماراتي.

كما عرفت مصر حركة واسعة من نشاط الجمعيات التطوعية فقد عرف جمعية الرعاية المتكاملة بمصر وتعد هذه الجمعية إحدى ثمار المجتمع المدني في مصر حيث تهدف إلى رعاية الأمومة والطفولة وتنمية المجتمعات المحلية وضمان رعاية تربوية وصحية وثقافية، كما عرفت الدولة الأردنية كغيرها من الدول العربية حركة إنشار مؤسسات المجتمع المدني وقد عرفت أكبر جمعية خيرية تطوعية باسم الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية يساهم في دعم وتطوير العمل الاجتماعي، كما له دور في تعزيز مبادئ التنمية الشاملة والمستدامة وذلك من خلال المشاركة الواسعة للمجتمع الأردني، كما يساهم في التخفيف من معاناة الأسر الفقيرة من خلال دعمهم بمشاريع مولدة

[1] بلال موزاي، **مرجع سبق ذكره**، ص.183.

[2] عبد السلام عبد اللاوي ،"دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج"، (مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، قسم العلوم السياسية،2011)، ص.22.

للدخل بهدف إيجاد فرص للعمل، كما يهتم بذوي الحاجات الخاصة والاهتمام بوضع برامج التأهيل المجتمعية من خلال تدريب الشباب وغيرها من البرامج التي تهدف إلى تنمية المجتمع الأردني[1].

كما تميز لبنان بنشاط مؤسسات المجتمع المدني بشكل كبير وقد كان اهتمامها منصبا على التنمية ومحاربة الفقر ويعتبر لبنان من أكثر الدول العربية المنفتحة أمام الجمعيات، حيث برزت مجموعة من المنظمات منها على المستوى الحقوقي والجمعيات ذات الصلة ذات الصلة بالدفاع عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الجمعيات التي تهتم بشؤون المرأة والتنمية والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق الحكامية الجيدة وهذا بهدف الرقي بالمجتمع اللبناني[2].

ولهذا نجد أن الدول العربي عرفت موجة كبيرة من التحولات هذا ما ساهم في نمو مؤسسات المجتمع المدني العربي وقد نشطت في مجالات عدة منها ما تتضمن حماية والدفاع عن الحقوق والحريات، ومنها بهدف تحقيق مستويات من التنمية، وأخرى في مجال توفير مجموعة من الخدمات لضمان تلبية الحاجات، وهذا بهدف بناء مشروع عربي متكامل من الجوانب بتدخل مؤسسات المجتمع المدني.

الخاتمة:

مما سبق نخلص بأن مؤسسات المجتمع المدني إحدى الفواعل التي أصبحت ضرورية في ظل التحولات العالمية التي مست مختلف الجوانب السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية، فالمجتمع المدني يعبر عن تنظيمات طوعية تنشأ بمحض إراداتها هدفها الأساسي تحقيق المنفعة العامة، وتلبية المطالب المتزايدة.

فالمجتمع المدني يؤدي دورا رئيسا في توجيه حاجات أفراد المجتمع وتحقيق تطلعاتهم وبعث التنمية في جميع جوانبها، فقد أثبت التطورات المعاصرة على تعدد وتنوع مجالات نشاط مؤسسات المجتمع المدني، وعلى مدى فعالية مشاركته في كل المستويات، فعلى المستوى السياسي من خلال مشاركته مع الدولة وهذا ما يساهم في تجسيد الإصلاحات السياسية والرفع من مستوى مشاركة الأفراد في السياسة العامة، وتحقيق الديمقراطية التشاركية، وتفعيل ثقافة المواطنة، أما على المستوى الاقتصادي بتفعيل التنمية ورفع مستويات الدخل والعمل للأفراد، والقضاء على الفقر، كما للمؤسسات المجتمع المدني دور على المستوى الاجتماعي لتفعيل مبادئ العدالة وتوفير مجموعة من الخدمات كالصحة والتعليم، وهذا ما يعزز من مدى فعالية وقدرة مؤسسات المجتمع المدني في بناء وتصور مشروع مجتمع متقدم.

---

[1] أحمد إبراهيم ملاوي، مرجع سبق ذكره، ص.271.

[2] كامل مهنا، **المجتمع المدني في لبنان**، (بيروت: المركز الأردني للبحوث الاجتماعية)، ص.19.

أما على المستوى التطبيقي لدارسة فنجد أن مؤسسات المجتمع المدني العربي بالرغم من وجوده في العديد من الدول غير أنه يبقي في إطاره الشكلي فقط، وهذا نتيجة مجموعة من العوائق التي تحد من فعاليته كمؤسسة وسيطة بين الدولة والمجتمع، ولكن إذا ما تم تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في جميع المستويات يتم التوصل إلى بناء مشروع مجتمع عربي متقدم.

قائمة المراجع :

باللغة العربية :

أ. الكتب:

1. زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
2. غازي الصوارني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، القاهرة: مركز دراسات الغد العربي، 2010.
3. كامل مهنا، **المجتمع المدني في لبنان**، بيروت: المركز الأردني للبحوث الاجتماعية.
4. منى مكرم عبيد، **المواطنة**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية، 2007.
5. هويدا عدلي، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية**، مصر: مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

ب.المجلات العلمية:

1. أحمد إبراهيم ملاوي،" أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية،" **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الثامن، 2008.
2. بلال موزاي،" دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمملكة المغربية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد الثاني، 2014.
3. صالح زياني،" القطاع الثالث ودوره في مجال الخدمة الاجتماعية: دراسة في عملية إدماج الشباب لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد الخامس، 2013.
4. صالح زياني،"واقع وأفاق المجتمع المدني كألية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي،" **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد التاسع، 2004.
5. صونية العيدي،" المجتمع المدني ... المواطنة والديمقراطية جدلية المفهوم والممارسة"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد الثاني والثالث،2008.
6. فوزية شراد، "المواطنة، التواصل وحقوق الإنسان عند هابرماس،" **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد28، 2013.
7. ليندة يشوي،" المواطنة السياسية للمرأة العربية بين أحكام القانون الوضعي ومبادئ الشريعة الإسلامية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد الأول، 2014.

ج. المذكرات و الأطروحات:

1. إسماعيل كرازدي،" العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية"، (أطروحة دكتوراه علوم، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسة،2012).

2. خير الدين عبادي، "المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010"، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2011).

3. عبد السلام عبد اللاوي،" دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج"، (مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، قسم العلوم السياسية،2011).

4. عبد الله راشد سعيد النيادي،" أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار الجامعة العربية 1990- 2007"، (مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط لدراسات العليا، قسم العلوم السياسية،2008).

5. عبد الله راشيد سعيد النيادي،" أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية 1990- 2007"،(مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2008).

6. نسيمة بوهراوة،" دور الفواعل اللادولاتية في ديناميكيات التعاون في المتوسط دراسة حالة : المنتدي المدني المتوسط"،(مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2008).

د. الملتقيات العلمية:

1. خديجة بن طيب هديات، " دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة،" ورقة عمل في الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008.

2. مرسي مشري،" التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعليه"، ورقة عمل في الملتقي الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقعوتحديات، الشلف، 2008.

3. يوسف زدام،" دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية مقاربة ثقافية"، ورقة عمل في الملتقي الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقعوتحديات، الشلف، 2008.

هـ. مواقع الانترنت :

1. ليث زيدان، "عوائق تكوين المجتمع المدني في الدول العربية"، حوار المتمدن، تم تصفح الموقع يوم:2015/04/05.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

2. غسان سلامة ، "العطش للدولة والريبة منها" ، (تاريخ الولوج 24.02.2019)
http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/ACSS-Third-Conference-Keynote-Ghassan-Salame-Ar.pdf

2.باللغة الأجنبة :

A.BOOKS :

1. Andrea Liverani, **Civil Society in Algeria The political functions of associational life** First published, New York, 2008.

2. Gerard Clarke,**The Politics of NGOs in South-East Asia Participation and Protest in thePhilippines**,London :Routledge,2001 .

3. Jacques Fontanel, **Les Organisations non gouvernementales**, London: office des publications Universitaires press,2005.

B/Journals :

1. Eric Werker, Faisal Z. Ahmed,"What Do Non-Governmental Organizations Do?, Forthcoming, **Journal of Economic Perspectives**, May2007.

C.Websites:

1. Peter Willetts, "What is a Non- Governmental Organization?" Advance Reading for Participants of the Human Rights NGO Capacity- Builing Programme.in: 12/03/2014. https://www.ihrnetwork.org/files/3.%20What%20is%20an%20NGO.PDF